

الآثار الاقتصادية لسياسة العجز الموازي في الجزائر للفترة (1980-2020)

-دراسة تحليلية قياسية -

The Economic Effects of the Budget Deficit Policy in Algeria for the Period (1980-2020) -Quantitative Analytical Study-

سنوساوي صالح^{1*}، بوضياف مختار²

¹ المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية (الجزائر)، s.senoussaoui@centre-univ-mila.dz

² جامعة العقيد أكلي محند أولحاج (الجزائر)، مخبر التنمية المحلية المستدامة (الجزائر)، M.boudiaf@univ-bouira.dz

النشر: 2022/12/31

القبول: 2022/12/22

الاستلام: 2022/08/31

ملخص:

يهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى القيام بدراسة تحليلية قياسية للآثار الاقتصادية لسياسة العجز الموازي في الجزائر للفترة (1980-2020)، إضافة إلى تحليل مسار وأداء سياسة العجز الموازي في الجزائر مع تحليل استجابة المتغيرات الاقتصادية لصدمات في رصيد الميزانية. ولأجل ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي، في حين تم استخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) وهذا بالاستعانة ببرنامج Eviews12 في معالجة البيانات، وتوصلت إلى وجود سببية وحيدة الاتجاه من رصيد الميزانية نحو الميزان الخارجي ومن معدل النمو الاقتصادي واجمالي الادخار المحلي والانفاق الاستهلاكي الخاص نحو رصيد الميزانية، بينما لا توجد سببية بين رصيد الميزانية والمتغيرات: معدل التضخم، سعر الفائدة وتكوين رأس المال الثابت واجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص. وبعد تقدير العلاقة بين العجز الموازي والآثار الاقتصادية له تبين وجود أثر إيجابي لرصيد الميزانية على: الانفاق الاستهلاكي الخاص، الائتمان المقدم للقطاع الخاص، معدل النمو الاقتصادي، سعر الفائدة، الميزان الخارجي، اجمالي الادخار المحلي، في حين تبين أنه وجود أثر سلبي لرصيد الميزانية على تكوين رأس المال الثابت ومعدل التضخم، وهو نفس ما تم التوصل له من خلال تحليل التباين.

الكلمات المفتاحية: الآثار الاقتصادية، العجز الموازي، الاقتصاد الجزائري، أشعة الانحدار الذاتي (VAR).

Abstract:

Through this research paper, we aim to do a standard analytical study of the macroeconomic effects of the budget deficit policy in Algeria for the period (1980-2020), in addition to analyzing the course and performance of the budget deficit policy in Algeria with an analysis of the response of economic variables to shocks in the budget balance. For this, the descriptive analytical approach and the standard approach were used, while the Autoregressive Rays (VAR) model was used, with the help of the Eviews12 program, to process the data.

And it concluded that there is a one-way causality from the budget balance towards the external balance and from the economic growth rate, total domestic savings and private

consumption spending towards the budget balance, while there is no causality between the budget balance and the variables: inflation rate, interest rate, fixed capital formation and total credit provided to the private sector. After assessing the relationship between the budget deficit and its economic effects, it was found that there is a positive impact of the budget balance on: private consumer spending, credit provided to the private sector, economic growth rate, interest rate, external balance, total domestic savings, while it was found that there is a negative impact of the budget balance on Fixed capital accumulation and inflation, which is the same as what was found through the analysis of variance.

Keywords: Economic effects, budget deficit, Algerian economy, autoregressive rays (VAR).

1. مقدمة:

ويهدف الاجابة على هذه الاشكالية، يمكن

انتقلت وظيفة الموازنة الحكومية من الحفاظ على التوازن المحاسبي بين إيراداتها ونفقاتها الى البحث على التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ولتحقيق ذلك تطلب الانتقال من الحياض المالي الذي نادي بها الفكر الكلاسيكي إلى التدخل في الشؤون الاقتصادية عبر توسع في حجم الإنفاق الحكومي وهذا ما نادي به الاقتصادي الانجليزي "جون مينارد كينز" خاصة بعد أزمة الكساد العالمي 1929، مما دفع الى استخدام أساليب التمويل بالعجز الموزاني التي تُعد سمة تعرفها معظم الدول سواءً الدول النامية أو المتقدمة.

طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتمثل الآثار الاقتصادية لسياسة العجز الموزاني؟

- هل نجحت سياسة العجز الموزاني في الجزائر في تحقيق أهدافها؟

- هل هناك أثر لرصيد الموازنة الحكومية على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر؟

2.1. فرضيات الدراسة

يرتكز البحث على مجموعة من الفرضيات، تمت صياغتها على النحو التالي:

- تتمثل الآثار الاقتصادية لسياسة العجز الموزاني في ارتفاع الإصدار النقدي والدين

الداخلي والاقتراض الخارجي.

- حققت سياسة العجز الموزاني في الجزائر زيادة معدلات النمو الاقتصادي، إلا أنها أدت الى

حدوث تضخم.

- هناك أثر إيجابي لرصيد الميزانية في الجزائر على معدل التضخم، اجمالي الادخار المحلي ونصيب

الفرد من الناتج، وأثر سلبي على الميزان الخارجي للسلع والخدمات.

3.1. أهداف الدراسة

يهدف من خلال هذا البحث الى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- تقديم خلفية نظرية حول الآثار الاقتصادية لسياسة العجز الموزاني.

تُعد الجزائر احدي الدول النامية معظم مواردها بترولية محدودة وانفاقها مازال يعرف ضغوطات متزايدة، ومما لا شك فيه أن هذه العوامل لها انعكاساً على الميزانية وأداء الاقتصاد الجزائري، ومن هنا تظهر أهمية تحليل آثار الصدمات التي تتعرض لها الميزانية الحكومية على النشاط الاقتصادي في الجزائر.

1.1. إشكالية الدراسة

ومن خلال هذا الطرح وفي إطار الهدف العام للبحث، ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا على النحو الآتي:

ما هي الآثار الاقتصادية لسياسة العجز الموزاني في الجزائر للفترة (1980-2020)؟

- تحليل مسار وأداء سياسة العجز الموازي في الجزائر للفترة (1980-2020).

- القيام بدراسة تحليلية قياسية للأثار الاقتصادية لسياسة العجز الموازي في الجزائر للفترة (1980-2020).

- تحليل العلاقة الديناميكية بين متغيرات الدراسة، ويكون من خلال تحليل استجابتها لصددمات في رصيد الميزانية عن طريق تحليل دوال الاستجابة وتحليل التباين.

4.1. منهجية الدراسة

يهدف الإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية، وإثبات مدى صحة الفرضيات المقترحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى استخدام المنهج التاريخي لاستعراض بعض التطورات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري، كما اعتمدنا على المنهج القياسي لمعرفة وقياس مدى تأثير رصيد الميزانية على المتغيرات الاقتصادية، وهذا بالاستعانة ببرنامج Eviews12 في معالجة وتحليل البيانات.

5.1. الدراسات السابقة

بعد عملية المسح المكتبي لمختلف المراجع والمصادر المتعلقة بالموضوع، تم الوصول إلى مجموعة من البحوث تناولت إشكاليات قريبة من الإشكالية المطروحة في بحثنا تتمثل:

- (Saleh, 2003): تناول الباحث الأدبيات التي فسرت العلاقة بين عجز الموازنة والمتغيرات الاقتصادية، إذ ركز على المناقشات النظرية والدراسات التجريبية ونماذج الاقتصاد القياسي. حيث توصلت المؤلفات التجريبية أن النفقات الجارية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، في

حين أن الإنفاق الاستثماري لها تأثير إيجابي لكن أقل قوة. كما أشارت إلى أن طريقة تمويل الإنفاق الحكومي ومكوناته لها تأثيرات مختلفة، وأنه من الضروري عند تقييم تأثير السياسة المالية على الاستثمار الخاص ونمو الناتج الداخلي الخام قام بالتمييز بين تأثير النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية.

- دراسة (Elie & Olivier, 2005): تناولت الدراسة قياس مدى فعالية السياسة المالية في فرنسا باستخدام أشعة الانحدار الذاتي (VAR)، وتوصلت الدراسة إلى أن صدمة في الإنفاق الحكومي تحفز الاستهلاك والاستثمار الخاص في المدى القصير والمتوسط، ويتلاشى هذا التحفيز مع مرور الزمن، في حين أن تأثير الإيرادات الحكومية سلبي على النشاط الاقتصادي، وهو ما يتوافق مع النظرية الكثرية.

- دراسة (Chibi & Benbouziane, 2010): تناولت الدراسة أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي، الاستهلاك، الاستثمار الخاص، معدل الفائدة والتضخم باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي الهيكلية (SVAR)، وتوصل إلى أن السياسة المالية التوسعية المنتهجة في الجزائر تمارس نوعاً من الآثار اللاكيزية من خلال ظهور أثر المزاحمة.

- دراسة (Kurantin, 2017): تناولت الدراسة أثر عجز الموازنة على الناتج المحلي الإجمالي من حيث انعكاساته على العمليات المستدامة للنمو الاقتصادي والتنمية في دولة غانا للفترة (1994-2014) باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، وتوصلت إلى أن العجز الموازي له تأثير سلبي على عمليات معدل النمو والتنمية الاقتصادية.

للإنفاق الحكومي المُنتج وهو ما يحسن النمو طويل الأجل، كما ينتج عنه أيضاً توسع الاستثمار الحكومي مما يحفز إنتاجية القطاع الخاص وهو ما يُحفز النمو الاقتصادي.

ويُعد العجز الموازي مسؤولاً عن عدد من المشكلات الاقتصادية الكلية كارتفاع التضخم، عجز الحساب الجاري، تباطؤ النمو ومع ذلك فإن آثاره تعد غير مباشرة، لأنها تتوقف على الطريقة المستخدمة لتمويله، حيث يؤدي الاعتماد المفرط على أي طريقة إلى أحداث اختلالات اقتصادية كلية من خلال التأثير على معدلات الفائدة والاستثمار الخاص ومعدلات التضخم. لهذا وجب البحث في آثار تمويل عجز الموازنة عن طريق التوسع النقدي أو عن طريق الاقتراض.

1.2. تمويل العجز الموازي عن طريق الإصدار النقدي

يقصد بالإصدار النقدي خلق نقود جديدة لتمويل الإنفاق الحكومي من خلال شراء البنك المركزي لأدوات الدين التي تُصدرها الحكومة، أو إصدار نقدي جديد، وهو ما يؤدي عند تجاوز نمو التوسع النقدي عرض السلع والخدمات إلى حدوث تضخم، لهذا يعرف هذا النوع من التمويل بالتمويل التضخمي.

تُشير بعض الأدبيات إلى أن الآثار طويلة الأجل للتمويل النقدي لعجز الموازنة يتوقف على توجيه الإنفاق الحكومي، ففي حالة تم توجيهه لمشروعات تؤدي إلى زيادة الإنتاج، فزيادة الرصيد النقدي يؤدي إلى ارتفاع السلع والخدمات، أما في حالة تم توجيهه نحو تمويل الإنفاق الاستهلاكي فالزيادة تكون في الأسعار تصبح دائمة، ويصبح التمويل النقدي لعجز الموازنة أثر تضخمي.

- دراسة (العقاب، حاشي، وبن خليف، 2020): قام الباحث بتقييم أداء السياسة المالية في الجزائر للفترة (1980-2017)، وتوصل إلى قبول العلاقة في الأجل القصير، وباستخدام منهجية (SVAR) توصل الباحث إلى أن حدوث صدمة في الإيرادات الحكومية يؤدي إلى انخفاض التضخم وارتفاع معدل الفائدة ليتلاشى الأثر في الأجل الطويل، بينما حدوث صدمة في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى ارتفاع التضخم ومعدل الفائدة، بينما كان أثر حدوث صدمة في إنفاق الحكومة أو إيراداتها أثر إيجابي على الناتج المحلي في الفترة الأولى لينخفض هذا الأثر في الأجل المتوسط ويتلاشى في الأجل الطويل.

2. الآثار الاقتصادية للعجز الموازي

يُعد العجز الموازي حالة تعجز فيها الإيرادات الحكومية عن تغطية نفقاتها، وهي سمة تعرفها معظم الدول (قدي، 2017، صفحة 201). ويُعد أحد متغيرات السياسة المالية وثيقة الصلة بالنمو الاقتصادي، فضلاً باعتباره مؤشر من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي التي تنعكس على قرارات المستثمرين والمنتجين بشكل مباشر، وإذا كان العجز في مضمونه يعكس إنفاق الحكومة وإيراداتها، إلا أن آثاره الاقتصادية لا يمكن اختزالها في التبعات الاقتصادية فقط، بل يمكن أراجاعها أيضاً إلى سياسات وطرق تمويله.

عادة ما يدور الجدل حول الأثر طويل الأجل للعجز الموازي، حيث يترتب على كبر حجمه تسديد فوائد معتبرة للدين في المستقبل مما يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على الموارد، ومن ثم التأثير السلبي على النمو الاقتصادي، كما يمكن أن يُوفر الموارد اللازمة

للقطاع الخاص في الحصول على الأموال المتاحة، فيحد من حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وكيفية تخصيصه، الأمر الذي ينعكس على الاستثمار الخاص المنتج ويعوق النمو الاقتصادي وهو ما يتفق مع حالة التشغيل التام ويعكس وجهة النظر التقليدية، أما في حالة وجود موارد معطلة فيقوم تمويل العجز عن طريق الاقتراض الى زيادة الاستثمار والإنتاج، ومن ثم يكون التوسع أثر موجب على النشاط الاقتصادي، وهو ما دعي كينز الى اتباعه بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي خلال مرحلة الركود.

لا تقتصر الآثار المتوقعة لتمويل العجز من خلال الاقتراض على مزاحمة الاستثمار الخاص، وإنما يمتد ليشمل آثاراً تضخمية، وفي هذا السياق توجد ثلاثة وجهات نظر، تستند الواجهة الأولى الى فرضية النقديين القائمة أن العجز لا يؤدي بالضرورة الى تضخم، ويتحقق في حالة تم تمويله باصدار السندات بدلاً من النقود، حيث أن تمويل عجز الموازنة بهذا الأسلوب لا يؤثر على مستوى الطلب الكلي والأسعار والإنتاج. أما وجهة النظر الثانية تقوم على أن العجز الموازي يمكنه أحداث آثار تضخمية، حتى وإن تم تمويله من خلال اصدار السندات وذلك بسبب أثر المزاحمة، فعجز الموازنة كان نتيجة التوسع في الاقتراض الحكومي تقود الى ارتفاع معدل الفائدة ومزاحمة الاستثمار الخاص مما يحد من إمكانيات نمو الناتج الحقيقي فترتفع الأسعار، في حين أن وجهة النظر الثالثة تقوم في حالة كون الاقتصاد عند التشغيل التام، حيث أن عجز الموازنة لا يؤدي رفع الفائدة وانخفاض الاستثمار، وإنما يدفع المنتجين لمحاولة القيام بمزيد من الاستثمارات لتوفير رأس المال اللازم

إذا كان ارتفاع التضخم أحد نتائج تمويل عجز الموازنة من خلال التوسع النقدي، فإن ذلك ينعكس على قدرة الاقتصاد لتحقيق النمو، من خلال الأثر السلبي على تخصيص الموارد وسوق العمل، فالتضخم يفسد نوع الاستثمار والإنتاج، إذ يتوجه المستثمرين نحو الاستثمار في المضاربات والتجارة والصناعة التي تحقق أرباحاً طائلة، وإهمال الميادين الأخرى ذات المنفعة الحقيقية الدائمة للمجتمع وبالتالي التضخم يعوق النمو (الحسيني، 2017، صفحة 95، 96)، كما أن التضخم يؤدي الى إعادة توزيع الدخل لفائدة الطبقة الغنية على حساب الطبقة المتوسطة والفقيرة، مما يؤدي الى تدهور دخولهم الحقيقية. كذلك يؤدي التضخم لفقدان النقد لوظيفة كمخزن للقيمة وعجز ميزان المدفوعات وعدم ارتفاع الحصيلة الضريبة بسبب عدم مرونة الجهاز الضريبي. (دردوري، 2013-2014، صفحة 127، 128)، ويمكن أن يرافق التضخم ارتفاع معدلات الفائدة نتيجة حالة عدم التأكد فيما يتعلق بعوائد الاستثمار، أو اتباع السياسة النقدية المقيدة من طرف السلطة النقدية لاحتواء التضخم، وفي كلا الحالتين يكون له أثراً سلبياً بالنسبة للقدرة على التوسع في الناتج (الحسيني، 2017، صفحة 96).

2.2. تمويل العجز الموازي عن طريق الاقتراض

يتمثل البديل الثاني لتمويل عجز الموازنة في الاقتراض، سواء كان إقتراضاً داخلياً أو خارجياً.

1.2.2. الدين العام الداخلي

يؤدي الاقتراض الداخلي الى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقية ومزاحمة القطاع الحكومي

والمستقبلية التي يكون علمها تحمل عبء ضريبي مرتفع، لعدد أكبر من السنوات خلال دورة حياتها، وهو ما يؤدي الى مزاحمة الاستهلاك للاذخار والاستثمار (الحسيني، 2017، صفحة 99، 100).

3. النظريات المفسرة للأثار الاقتصادية للعجز الموازي

تبلور التحليل التي تم عرضه، الخاص بالآثار الاقتصادية لمختلف بدائل تمويل العجز الموازي في ثلاثة نظريات.

13. النظرية النيوكلاسيكية

يفترض النموذج النيوكلاسيكي أنه يُسمح للاقتراض والإقراض بسعر الفائدة في السوق، وأن كل مستهلك ينتهي الى أعمار من الأجيال المتعاقبة والمتداخلة والسوق واضحاً في جميع الفترات، وهو ما يشير إلى أن عجز الميزانية سيرفع الإنفاق الجاري.

في حالة الاقتصاد المغلق وفي ظل التوظيف الكامل، فإن زيادة الإنفاق الاستهلاكي يؤدي إلى ارتفاع أسعار فائدة وانخفاض المدخرات، وانخفاض الاستثمار في المستقبل، وبالتالي فإن العجز في الميزانية يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص مما يؤدي إلى تقليل تكوين رأس المال الثابت في المستقبل.

وفي حالة الاقتصاد المفتوح الصغير، لا يؤثر الإنفاق الاستهلاكي المتزايد على أسعار الفائدة في الأسواق العالمية، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاقتراض الخارجي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية، وبالتالي انخفاض الصادرات وزيادة الواردات، وهذا ما يؤدي إلى تدهور وضع الميزان الخارجي، ووفقاً لهذه النظرية، فإن عجز الميزانية له آثار سلبية على الاقتصاد فهو يدعو

لتحقيق زيادة الإنتاج مستقبلاً وهو ما يؤدي الى ارتفاع الأسعار، ومن ثم يكون عجز الموازنة أثر انكماشى على الاقتصاد من خلال خفض الإنتاج والتشغيل. ونتيجة السياسة النقدية الانكماشية المتبعة من طرف السلطة النقدية لاحتواء التضخم، يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي وتقليل من فرص ربحية الاستثمارات.

2.2.2. الاقتراض الخارجي

يقود الاعتماد المفرط على الاقتراض من الخارج الى ارتفاع المديونية العامة، وانشاء حالة من عدم التأكد حول المستقبل نتيجة القلق بشأن كيفية سداد الدين، وتوقع فرض ضرائب مستقبلية أو حدوث تضخم مما يؤثر على الاستثمار، كما يساهم في توفير بيئة ملائمة ومستقرة لعمل السوق المالي، فالمستثمرون عادة ما يقومون بتتبع طلبات الحكومة في أسواق الائتمان، وبخلاف ذلك هناك آثار أخرى لتمويل العجز من خلال الاقتراض الخارجي، والمتعلقة بارتفاع سعر الصرف الحقيقي وزيادة عجز الميزان الخارجي، بالإضافة الى إمكانية التعرض لأزمة المديونية الخارجية أو أزمة في ميزان المدفوعات.

وتزداد خطورة الاقتراض الحكومي لتمويل العجز، وما يتبعه من انخفاض الاستثمار والنمو في الأجل الطويل، حيث ينتج عنه نقل العبء للأجيال المستقبلية (ارتفاع تكلفة الفوائد المدفوعة لخدمة الدين)، وهو يعتبر أحد الأسباب الداعية الى العجز المستمر في الميزانية، حيث أن تمويل العجز من خلال الاقتراض يؤدي الى زيادة الضرائب لدفع الفوائد المتراكمة على الدين، مما يؤدي لتوزيع الدخل لصالح الأجيال الكبيرة حالياً على حساب الأجيال الشابة

3.3. نظرية المكافئ الريكاردى

تعتبر فرضية التكافؤ العجز الموازي سياسة محايدة ولا تأثير لها على النشاط الاقتصادي، وتقوم على أن عجز الموازنة الحالي هو ضرائب مؤجلة في المستقبل لتمويل الدين المترتب عليه، فالسندات التي بحوزة الأفراد لا تعتبر زيادة في صافي الثروة، فالزيادة في عجز الموازنة يتم تحميل عبئها في الآن أو في المستقبل، وعليه فالقيمة الحالية لصافي الثروة لن تتغير، حيث يؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة عجز الموازنة الحكومية وهو ما يدفع المستهلكين إلى الحد من الاستهلاك وزيادة مدخراتهم نتيجة توقعهم ارتفاع الضرائب مستقبلاً قصد تغطية الدين الحكومي، وعليه فنقص الادخار الحكومي يعوضه زيادة الادخار الخاص، مما يترك الادخار الوطني ثابت، بمعنى آخر زيادة عرض الأموال المتاحة للاقتراض في هذه لمواجهة زيادة الطلب الحكومي على الاقتراض، هو من يترك سعر الفائدة والاستثمار الخاص دون تغيير، وعليه فالطريقة التي تمول بها الحكومة عجز الموازنة سيكون لها أثر محايد على النشاط الاقتصادي (معدلات الفائدة، الاستثمار، الطلب الكلي والمستوى العام للأسعار) (الحسيني، 2017، الصفحات 103-105).

4. الآثار الاقتصادية للعجز الموازي في الجزائر للفترة (1980-2020)

يمكن تفسير تطور عجز الموازنة الحكومية في الجزائر إلى ثلاثة محددات، المحدد الاقتصادي المتمثل في تغيير الهيكل الاقتصادي والمحدد الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على السلع والخدمات، والمحدد المالي المتمثل في اليبس المالي الناتج عن انتعاش قطاع

لأن تكون ميزانية متوازنة في جميع الأوقات وفي كل الظروف (MUSA & MAYANJA, 2014, p.6).

2.3. النظرية الكينزية

يقدم الكينزيون فكرة مناقضة لفكرة مزاحمة القطاع الحكومي للاستثمار الخاص، وهو ما انعكس على الآثار التوسعية لعجز الميزانية، وعادة ما يؤدي إلى زيادة في الإنتاج، مما يجعل مستثمري القطاع الخاص أكثر تفاعلاً بشأن المسار المستقبلي للاقتصاد مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار، وهو ما يُعرف بأثر "الجذب"، والجدير بالذكر أن وجهة النظر الكينزية تختلف عن وجهة النظر النيوكلاسيكية، وتقوم على فرضية وجود بعض الموارد الاقتصادية عاطلة عن العمل ووجود عدد كبير من الأفراد المقيدون بالسيولة بما يضمن ارتفاع حساسية الاستهلاك الكلي لتغيرات الدخل المتاح (Saleh, 2003, p. 6).

وتجدر الإشارة إلى أن التحليل الكينزي لم ينف إمكانية مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص من خلال ارتفاع تكلفة الاقتراض، لذا يوصي باللجوء إلى عجز الميزانية في حالة الركود، باعتبارها أحد مراحل الدورة الاقتصادية التي تكون عندها سعر الفائدة غير مستجيبة لتغيرات الطلب على الأرصة المتاحة للإقراض، ومع ذلك فارتفاع سعر الفائدة بسبب عجز الميزانية ينعكس على إجمالي تكوين رأس المال والاستثمار الخاص، وعلى العكس تلعب التوقعات والمناخ الاستثماري الدور الأكبر في التأثير على قرار الاستثمار مقارنة بمعدل الفائدة، وهي عوامل تتأثر بشكل إيجابي بالتوسع في الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الخاص الناتج عن عجز الموازنة الحكومية، وهو ما يعمل على تحفيز الإنتاج والنمو الاقتصادي.

المحروقات، وعليه يمكن تقسيم تطور مسار سياسة العجز الموازي وأثارها على أهداف السياسة الاقتصادية الى ثلاثة فترات.

1.4. العجز الموازي في الجزائر (1989-1980)

نتيجة الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1989-1980) قامت

الجدول رقم (01): هيكل الميزانية في الجزائر للفترة (1989-1980)

سعر البترول دولار للبرميل	رصيد الميزانية	% الجباية العادية	% الجباية البتروولية	% نفقات التسيير	% نفقات التجهيز	
36	15578	34.17	63.19	60.86	39.13	1980
34.2	21729	32.45	64.19	59.33	40.67	1981
31.7	1801	37.7	55.84	52.45	47.55	1982
28.1	9767	46.34	43.25	54.88	45.11	1984
27.5	6009	44.39	44.2	54.75	45.25	1985
13	-12127	58.71	23.9	60.06	39.93	1986
17.7	-10993	62.61	22.02	61.32	38.67	1987
14.2	-26200	62.14	25.78	63.66	36.34	1988
17.3	-8100	55.41	39.09	64.42	35.58	1989

Source: - Office National des Statistiques. 2011. P 2.

- صندوق النقد العربي. 2003. ص 95.

للفترة (1985-1980) الى عجز للفترة (1986-1989)، التي كان لها هي الأخرى انعكاساً على أداء السياسة الاقتصادية.

يتضح من هذا التحليل انخفاض أسعار البترول أدى الى عجز الميزانية وهو ما ساهم في انخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع البطالة، وعجز في الميزان الخارجي للسلع والخدمات، أما معدل التضخم كان شبه مستقر باعتبار أن الأسعار تتحدد بشكل اداري.

يتضح من الجدول أعلاه أن السياسة الضريبية في الجزائر اعتمدت بشكل كبير على الجباية البتروولية قبل الأزمة البتروولية 1986 لتتخفف بعدها، في حين ارتفعت الجباية العادية بعد الأزمة مقارنة بالفترة التي سبقتها، في المقابل عرف الانفاق الحكومي ارتفاعاً سواء قبل الأزمة أو بعدها، ويمكن تفسير الارتفاع الى السياسة المنتهجة في اطار "من أجل حياة أفضل"، وتبني نموذج الصناعات المصنعة التي خصصت له موارد مالية ضخمة، إضافة لصعوبة تخفيض الانفاق الحكومي الذي كان معظمه موجه للتسيير، ومما لا شك فيه أن هذه الأسباب أدت لتحول رصيد الميزانية من فائض

2.4. العجز الموازي في الجزائر (1990-1998) نتج عن الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الاقتصاد الموجه، وانتهت ببرنامج أسعار البترول أواخر 1985 إلى لجوء السلطات الجزائرية للمؤسسات المالية والنقدية الدولية للقيام بإصلاحات ممولة ومشروطة من طرفها، انتهت ببرام الجزائر اتفاقيات التثبيت وبرنامج التعديل الهيكلي، التي انعكست على سياسة العجز الموازي وأدائها، ويمكن توضيح تطور هيكل الميزانية في الجزائر وفق الجدول رقم (02).

الجدول رقم (02): هيكل الميزانية في الجزائر للفترة (1990-1998)

سعر البترول دولار للبرميل	رصيد الميزانية 10 6	% الجباية العادية	% الجباية البترولية	% نفقات التسيير	% نفقات التجهيز	
22.3	16000	46.62	49.97	65.05	34.95	1990
18.6	36800	33.23	64.89	72.51	27.49	1991
16.3	-162678	38.69	57.09	61.14	38.86	1993
15.5	-89148	36.92	46.56	58.34	41.66	1994
16.9	-147886	39.56	54.95	62.36	37.64	1995
20.3	100548	35.22	60.11	75.99	24.01	1996
18.7	81472	33.89	60.95	76.14	23.86	1997
12.3	-101228	42.59	48.87	75.81	24.19	1998
17.5	-11186	33.11	58.93	80.56	19.44	1999

Source: - Office National des Statistiques. 2011. P 2.

- صندوق النقد العربي. 2002. ص 95.

أدت الأزمة البترولية 1986 إلى لجوء الجزائر للمؤسسات المالية والنقدية الدولية للقيام ببرامج الإصلاح المدعومة من طرفها، التي تضمنت سياسة صارمة في إدارة الطلب عن طريق اجراء تخفيض قيمة العملة الوطنية وتحرير الأسعار، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، كما أن عملية ترقية الاستثمارات الخاصة وخصوصت المؤسسات العمومية وتسريح العمال أدت إلى تراجع الاستثمارات وانخفاض توفير مناصب عمل، وبالتالي انخفاض معدلات النمو والبطالة.

اعتمدت السياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999) على الجباية البترولية بسبب تحسن أسعار البترول الذي وصل إلى 16 دولار للبرميل سنة 1990، بينما كانت مساهمة الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية ضئيلة جداً، في المقابل عرف الانفاق الحكومي ارتفاعاً على الرغم من إبرام الجزائر اتفاقيات التثبيت وبرنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي التي من شروطها رفع التدخل الحكومي والحد منه، مما انعكس على الميزانية التي حققت فائضاً في فترة ارتفاع أسعار البترول وعجزاً في فترة انخفاضها وهو ما أدى إلى وجود آثار على النشاط الاقتصادي.

3.4. سياسة العجز الموزاني في الجزائر (1999-2001) التنمية، أولها برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2003) وآخرها البرنامج الخماسي للتنمية (2001-2003) والاقتصادية (2015-2019) التي كان لها أثر على الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات الدولية الى تنفيذ مجموعة من المخططات

تطور هيكل الميزانية في الجزائر وفق الجدول:

الجدول رقم (03): هيكل الميزانية في الجزائر للفترة (2000-2020)

السنوات	% نفقات التجهيز	% نفقات التسيير	% الجباية البترولية	% الجباية العادية	رصيد الميزانية 10	سعر البترول دولار للبرميل
2000	327.3	72.67	74.34	522.1	400039	27.6
2001	27.05	572.9	363.5	26.45	184498	23.1
2002	129.2	70.79	58.81	30.12	52542	24.3
2003	131.5	68.49	865.0	926.5	335201	28.2
2004	833.7	66.22	366.6	326.0	340969	36.0
2005	39.32	860.6	73.56	820.7	1030791	50.6
2006	41.38	258.6	74.56	19.80	1186911	61
2007	546.1	53.85	73.53	20.79	579231	69.1
2008	47.08	252.9	59.10	33.2	-1288605	94.4
2009	445.8	54.16	58.83	35.00	-970972	61.0
2010	40.47	59.53	48.84	42.21	-1392296	77.4
2011	534.4	67.68	43.82	43.7	-2241607	107.4
2012	432.2	667.7	39.93	50.17	-3254200	109.5
2013	231.4	68.58	842.4	53.39	-2220200	105.9
2014	635.7	64.24	740.1	53.2	-3067900	96.2
2015	7039.	60.30	537.8	51.72	-3103800	49.5
2016	37.16	462.8	33.57	349.5	-2285900	40.8
2017	33.2	59.62	735.1	43.4	-1797100	52.4
2018	840.8	59.12	42.76	42.44	-1147660	69.8
2019	/	/	40.51	/	-1139000	64.00
2020	/	/	36.98	/	-2390190	41.5

Source: - Office National des Statistiques. 2011. P 2 .

- صندوق النقد العربي، 2003. ص 95، 2010. ص 325، 2017. ص 338، 2022. ص 95.

عند تقييم أداء سياسة العجز الموازني والتحدث عن آثارها الاقتصادية في الجزائر نجد أن الفترة (2005-2009) عرفت ارتفاع معدل النمو ومعدل التضخم وانخفاض في الميزان الخارجي للسلع والخدمات ومعدل البطالة، ليعرف بعدها معدل التضخم ارتفاعاً خلال الفترة (2010-2020)، في حين أن الميزان الخارجي للسلع والخدمات ومعدل النمو الاقتصادي والبطالة شهدت انخفاضاً ويمكن تفسير الفائض في رصيد الميزان الخارجي للسلع والخدمات إلى ارتفاع الصادرات بسبب ارتفاع أسعار البترول التي أدت إلى ارتفاع النمو الاقتصادي والإيرادات الحكومية، مما سمح بتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية التي هدفت إلى تدعيم القاعدة الاقتصادية الوطنية للمشاريع المولدة لمناصب الشغل وهو ما نتج عنه انخفاض معدلات البطالة، كما أدت البرامج التنموية إلى ارتفاع الكتلة وهو ما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم.

5. دراسة قياسية للأثار الاقتصادية للعجز الموازني في الجزائر

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، نقوم بتقدير النموذج باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة اعتماداً على برنامج (Eviews) وباتباع جملة من الخطوات، أولها تقديم متغيرات الدراسة وأخرها تحليل دوال الاستجابة وتحليل التباين.

1.5. تقديم متغيرات الدراسة

بناءً على النظرية الاقتصادية والمعلومات المتاحة عن الدراسات السابقة للظاهرة محل الدراسة، تم تحديد متغيرات الدراسة التي تعتمد على سلاسل زمنية لبيانات سنوية للاقتصاد

يتضح من الجدول أعلاه أن السياسة الضريبية في الجزائر للفترة (2000-2009) اعتمدت بدرجة كبيرة على الجباية البترولية مقارنة بالجباية العادية، في حين انخفض هذا الاعتماد بعد ذلك، ويمكن تفسير ذلك إلى تحسن أسعار البترول في الفترة (2000-2009) مقارنة بالفترة (2010-2018) إضافة إلى تنوع الحكومة لوعائها الضريبي خارج قطاع المحروقات. في المقابل شهد الانفاق الحكومي ارتفاعات متتالية، الذي يمكن تفسيره إلى ضخامة الغلاف المالي المخصص للبرامج التنموية، ورافق تزايد النفقات الحكومية تغير في بنيتها، حيث ظهر جلياً من الارتفاع التدريجي في حصة نفقات التجهيز من إجمالي الانفاق الحكومي للفترة (2000-2008) وانخفاضه بعد ذلك، بسبب زيادة نفقات التسيير التي خصصت للحماية الاجتماعية بهدف تخفيف الضغط الاجتماعي خاصة مع الاضطرابات في مختلف الدول العربية والاستمرار في تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) وتنفيذ المخطط الخماسي للتنمية (2015-2019).

مما لا شك فيه أن مختلف هذه التطورات انعكست على الميزانية التي حققت فائضاً قبل سنة 2007، في حين شهدت عجوزات متتالية بعدها، ويمكن تفسير الفائض إلى التحسن في أسعار البترول، مما أدى إلى ارتفاع الجباية البترولية الذي أستخدم الفائض منها في إنشاء صندوق ضبط الموارد، في حين يمكن تفسير العجز في إلى انهيار أسعار البترول أواخر سنة 2014 والزيادة في النفقات الحكومية والاستمرار في تنفيذ البرامج التنموية، كما أن الربيع العربي هو الآخر له مساهمة في تحقق ذلك.

الجزائري خلال الفترة (1980-2020)، تحرينا عنها من مختلف المصادر الفعلية الصادرة عن الهيئات الدولية والوطنية التي يعتبر البنك الدولي والديوان الوطني للإحصاء إضافة الى صندوق النقد العربي من أهمها، ويمكن تحديد متغيرات الدراسة في الجدول رقم (04).

الجدول رقم (04): معطيات الدراسة

الفترة	الرمز	السلسلة
الفترة الممتدة 2020-1980	BS	رصيد الميزانية (% من إجمالي الناتج المحلي)
	GDP	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)
	INF	معدل التضخم (%)
	PB	الميزان الخارجي على السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)
	I	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% من إجمالي الناتج المحلي)
	S	إجمالي الادخار المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي)
	I	سعر الفائدة الاسمي (%)
	Cp	الانفاق الاستهلاكي الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)
	Dcp	الانتماء المحلي المقدم للقطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: من اعداد الباحثان

2.5. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية بملاحظة Correlogram لكل سلسلة عند بهدف معرفة استقرارية مختلف السلاسل الزمنية لا بد من تحديد درجة التأخير "p"، وذلك المستوى، ويمكن توضيح درجة التأخير المثلى لكل السلاسل في الجدول رقم (05).

الجدول رقم (05): تحديد درجة التأخير السلاسل الزمنية

السلسلة	BS	GDP	INF	PB	I	S	I	Cp	Dcp
درجة التأخير "p"	0	0	0	0	0	0	1	0	1

المصدر: من اعداد الباحثان بناءً على مخرجات EVIEWS12

يتضح من الجدول أعلاه أن درجة التأخير هي درجة المثلى لمعظم السلاسل باستثناء السلسلتين (Dcp, i) التي كانت درجة تأخيرها المثلى هي (P=1)، لهذا نستخدم اختبار ديكي فولر البسيط لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية ذات التأخير المثالي (P=0) واختبار ديكي فولر المطور لسلاسل التي درجة تأخيرها (P=1)، ويمكن توضيح نتائج استقرارية مختلف السلاسل الزمنية وفق الجدول رقم (06).

الجدول رقم (06): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

الفرق الأول لكل سلسلة				السلسلة الأصلية				المتغير ت
النموذج الأول	النموذج الثاني		النموذج الثالث	النموذج الأول	النموذج الثاني		النموذج الثالث	
Tφ	Tφ	t _c prob	t _b Prob	Tφ	Tφ	t _c prob	t _b Prob	
-	-	-	-	2.08-	-	0.21	0.28	BS
-	-	-	-	2.81-	-	0.69	0.56	GDP
-	-	-	-	-	3.5-	0.04	0.16	INF
6.19-	-	0.74	0.60	-1.84	-	0.81	0.71	PB
4.45-	-	0.92	0.37	0.77-	-	0.23	0.21	I
5.10-	-	0.77	0.78	0.73-	-	0.18	0.42	S
4.45-	-	0.92	0.37	0.77	-	0.23	0.21	I
5.49-	-	0.87	0.84	0.01	-	0.18	0.28	Cp
4.41-	-	0.71	0.34	1.30-	-	0.35	0.96	Dcp

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على مخرجات Eviews12

الاتجاه العام والحد الثابت غير معنوية وبالتالي القرار في النموذج الأول، ويتضح أن قيمة ديكي فولر المحسوبة (-6.19) أقل من الجدولة (-1.949) عند مستوى 5% ومنه نرفض فرضية العدم، وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي للسلسلة (DPB) وهي مستقرة. باتباع نفس الخطوات السابقة لدراسة استقرار السلسلة PB على باقي السلاسل الزمنية، نجد أن كل السلاسل مستقرة عند الفرق الأول، وهي دون اتجاه عام ودون حد ثابت وهي من نوع DS، باستثناء السلسلة BS والسلسلة GDP التي كانت مستقرة عند المستوى وأنها دون اتجاه عام ودون حد ثابت، في حين كانت السلسلة INF مستقرة عند المستوى دون اتجاه عام وبوجود حد ثابت.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معامل الاتجاه العام للسلسلة (PB) كان غير معنوي ($P=0.71 > 0.05$)، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم، ومنه نرفض أن تكون السلسلة من نوع (TS) وبالتالي فإن السلسلة الزمنية من نوع (DS)، كما أن المعامل الثابت هو الأخر كان غير معنوي ($P=0.81 > 0.05$) مما يجعلنا نقبل فرضية العدم، وبالتالي فالقرار يكون في النموذج الأول الذي يتضح من خلاله أن ADF المحسوبة (-1.84) أكبر من الجدولة (-1.94) عند مستوى معنوية 5%، ومنه فإن السلسلة (PB) غير مستقرة وحتى تكون مستقرة يجب اخضاعها لمرشح الفروقات من الدرجة الأولى. عند إجراء دراسة الاستقرارية لمرشح الفروقات (DPB) يتضح أن معامل كل من

3.5. دراسة السببية بين متغيرات الدراسة مرتدة بينها، وقد اعتمدنا في دراسة السببية على تهدف دراسة السببية الى تفسير الظواهر سببية غرنجر بين متغيرات الدراسة التي يمكن الاقتصادية والتأكد من وجود علاقة تغذية توضيحها في الجدول (07).

الجدول رقم (07): نتائج اختبار سببية غرنجر بين متغيرات الدراسة

القرار	النتيجة	عدد التأخيرات الزمنية			الفرضية العديمة
		3	2	1	
H ₁ قبول	توجد سببية	0.03**	0.19	0.15	GDP لا يسبب BS
H ₀ قبول	لا توجد سببية	0.99	0.85	0.46	BS لا يسبب GDP
H ₀ قبول	لا توجد سببية	0.89	0.58	0.77	BS لا يسبب INF
H ₀ قبول	لا توجد سببية	0.43	0.77	0.88	BS لا يسبب INF
H ₀ قبول	لا توجد سببية	0.57	0.74	0.26	PB لا يسبب BS
H ₁ قبول	توجد سببية	0.03**	0.02**	0.04**	BS لا يسبب PB
H ₀ قبول	لا توجد سببية	0.69	0.27	0.28	الا يسبب BS
H ₀ قبول	لا توجد سببية	0.42	0.30	0.35	BS لا يسبب ا
H ₁ قبول	توجد سببية	0.27	0.18	***0.06	S لا يسبب BS
H ₀ قبول	لا توجد سببية	0.32	0.23	0.22	BS لا يسبب S
H ₀ قبول	لا توجد سببية	0.13	0.58	0.33	i لا يسبب BS
H ₀ قبول	لا توجد سببية	0.66	0.47	0.55	BS لا يسبب i
H ₁ قبول	توجد سببية	0.33	0.17	***0.056	Cp لا يسبب BS
H ₀ قبول	لا توجد سببية	0.28	0.18	0.22	BS لا يسبب Cp
H ₀ قبول	لا توجد سببية	0.87	0.70	0.86	Dcp لا يسبب BS
H ₀ قبول	لا توجد سببية	0.31	0.36	0.74	BS لا يسبب Dcp

(*) تعني أن العلاقة معنوية عند درجة ثقة تقترب من 99%

(**) تعني أن العلاقة معنوية عند درجة ثقة أقل من 95%

(***) تعني أن العلاقة معنوية عند درجة ثقة أقل من 90%

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على مخرجات Eviews12

يتضح من الجدول أعلاه عند دراسة السببية بين معدل النمو الاقتصادي ورصيد الميزانية، أن قيمة F المحسوبة أقل من الجدولة وهي بذلك ذات دلالة احصائية عند مستوى (5%) عند التأخير (P=3) وهذا يعني رفض فرضية العدم، مما يدل على وجود سببية من معدل النمو الاقتصادي نحو رصيد الميزانية، ومن جهة أخرى في الشطر الثاني نجد أن F المحسوبة أكبر من الجدولة، مما يدل على أنها غير دالة احصائية عند مختلف مستوى معنوية، أي أننا نقبل فرضية العدم، ومنه العلاقة وحيدة

والبعض الآخر مستقر عند اجراء الفرق الأول، ومنه فامكانية وجود مسار مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل غير ممكن، لهذا نقوم بتقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) الذي يتحدد في الأجل القصير.

1.4.5. تحديد درجة التأخير

قبل تقدير نموذج (VAR) يتوجب تحديد عدد الفجوات الزمنية الواجب الاعتماد عليها في التقدير، وذلك بالاعتماد على عدد من المعايير، حيث يتم تحديد العدد الأمثل للفجوات الزمنية للنموذج اعتماداً على القيم الدنيا للمعايير (LR, HQ, SC, AIC, FPE) والقيمة القصوى للمعيار (LogL)، ويوضح الجدول رقم (05) قيم هذه المعايير.

الجدول رقم (08): تحديد درجة تأخير المسار

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-996.029	NA	1.96E+11	51.53995	51.92385	51.67769
1	-705.0346	432.761	4571930	40.771	44.60999*	42.1484
2	-587.0439	121.0161*	1392094.*	38.87405*	46.16813	41.49110*

المصدر: من اعداد الباحثان بناءً على مخرجات Eviews12

النموذج في الأجل القصير، حيث كانت مخرجات برنامج Eviews12 موضحة في الملحق رقم (01).

1.2.4.5. التفسير الاحصائي

تدل قيمة معامل التحديد المصحح لكل الأشعة أن النموذج له قدرة تفسيرية جيدة، وهذا يعني أن كل من رصيد الميزانية، الانفاق الاستهلاكي الخاص، الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، معدل النمو، سعر الفائدة، معدل التضخم، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الميزان الخارجي، إجمالي الادخار، تُفسرها المتغيرات المستقلة المأخوذة بالنسب:

الاتجاه من معدل النمو الاقتصادي نحو رصيد الميزانية.

باتباع نفس الخطوات السابقة لدراسة السببية بين رصيد الميزانية وباقي السلاسل الزمنية، نجد سببية وحيدة الاتجاه من رصيد الميزانية نحو كل الميزان الخارجي للسلع والخدمات، ومن اجمالي الادخار المحلي والانفاق الاستهلاكي الخاص نحو رصيد الميزانية، في حين لا توجد سببية بين رصيد الميزانية والمتغيرات: معدل التضخم، تكوين رأس المال الثابت، سعر الفائدة والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص.

4.5. تقدير نموذج الدراسة

بعد دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية، وجدنا أن بعضها مستقرة عند المستوى

أكدت المعايير (LogL, HQ, AIC, FPE, LR) على ضرورة الاعتماد على فجوتين زمنيتين (P=2)، في حين احتكم معيار (SC) على نتيجة مختلفة وهي أن الفجوة الزمنية الأولى (p=1) هي الفجوة المثلى، وبالنظر لقيم معظم المعايير فنختار العدد (P=2) من الفجوات الزمنية باعتباره العدد الأمثل لفترات الابطاء.

2.4.5. تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي

بعد تحديد درجة التأخير المثلى في نموذج (VAR) والمقدرة ب(P=2)، يتم تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) الذي يهتم بتقديم

ويمكن تفسير ذلك أن فائض الموارد المالية نتيجة تحسن أسعار البترول سمح بتشجيع منح الائتمان للقطاع الخاص، في حين أن انخفاض أسعار البترول أدى إلى انخفاض الموارد المالية والائتمان المقدم للقطاع الخاص.

- العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي وصيد الميزانية كانت علاقة طردية وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث سمح ارتفاع أسعار البترول في الفترة (2000-2020) للجزائر بتطبيق سياسة مالية توسعية كينزية، هدفت إلى تحفيز الطلب الكلي وزيادة الانتاج الوطني، ما أدى إلى ارتفاع ناتج قطاع المحروقات وتحقيق عجز في الموازنة، كما أن ارتفاع الطلب الكلي ساهم في ارتفاع معدل النمو. في حين أدت الأزمة البترولية 1986 والسياسة الصارمة لإدارة الطلب الكلي في فترة الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية لخفض الانفاق الجاري وبالتالي تحقيق استقرار في رصيد الميزانية الحكومية.

- العلاقة بين سعر الفائدة وصيد الميزانية كانت عكسية ويظهر ذلك من خلال المعامل السلي لمعدل النمو الاقتصادي وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن تمويل عجز الميزانية في الجزائر بالاقتراض الداخلي أدى إلى مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص وهو ما ساهم في ارتفاع سعر الفائدة.

- العلاقة بين معدل التضخم وصيد الميزانية لسنتين كانت عكسية وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن التزايد المستمر في النفقات الحكومية مقابل إيراداتها المحدودة ساهم في عجز الميزانية، لذلك لجأت الدولة إلى تغطية هذا العجز عن طريق الاصدار النقدي أو

(78.99%)، (86.52%)، (97.27%)، (39.18%)، (93.18%)، (85.58%)، (41.73%)، (68.57%)، (83.95%) على الترتيب، أما عن النسبة المتبقية فترجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

يشير اختبار فيشر أن النموذج له معنوية احصائية كلية، وذلك من خلال أن احصائية فيشر المحسوبة لكل الأشعة أكبر من الجدولة ($F_{tabl} = 2.42$) باستثناء شعاع معدل النمو الاقتصادي، وهذا يعني أن المتغيرات الاقتصادية مجتمعة لها القدرة التفسيرية للمتغيرات التابعة، في حين نلاحظ أن أكثر المعالم غير معنوية، وهذا راجع إلى العدد الكبير من المعالم المستخدمة في مثل هذه النماذج، نتيجة الابطاء الزمني الذي يؤدي إلى انخفاض درجة الحرية، وهو ما يسبب ضعف المعنوية الإحصائية الفردية لكل معلمة.

2.2.4.5. التفسير الاقتصادي

موضوع دراستنا يتعلق بالآثار الاقتصادية لسياسة العجز الموازني في الجزائر، لهذا نركز على تفسير العلاقة بين رصيد الميزانية وباقي المتغيرات.

- العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الخاص وصيد الميزانية كانت طردية ولتأخير سنتين وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، مما يعني أن رصيد الميزانية يؤثر ايجاباً على الانفاق الاستهلاكي، ويمكن تفسير ذلك إلى تأثير رصيد الميزانية والانفاق الاستهلاكي الخاص بتغيرات أسعار البترول وهو ما أدى إلى اتخاذهما نفس المنحى.

- العلاقة بين الائتمان المقدم للقطاع الخاص وصيد الميزانية كانت طردية لتأخير سنتين، وتظهر من خلال المعامل الموجب لرصيد الميزانية وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية،

الميزان الخارجي (العجز التوأم)، ويعود ذلك إلى تأثيرهما بالتغيرات في أسعار البترول مما أدى إلى اتخاذهما نفس المنحى، وهو نفس ما فسره به العلاقة الطردية بين إجمالي الادخار المحلي ورصيد الميزانية الحكومية.

5.5. اختبار صلاحية النموذج

لمعرفة مدى صلاحية النموذج من عدمه يتم إجراء مجموعة من الاختبارات على البواقي، من أهم هذه الاختبارات نجد:

1.5.5. نتائج اختبار للارتباط الذاتي للبواقي

يهدف تحليل الارتباط الذاتي للأخطاء نعتمد على اختبار LM Test الذي يدرس إمكانية وجود ارتباط ذاتي متسلسل للأخطاء، الموضح نتائجه في الجدول رقم (07).

الجدول رقم (09): نتيجة اختبار LM Test لنموذج VAR(2)

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 08/18/22 Time: 10:18
Sample: 1980 2020
Included observations: 39

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	100.7009	81	0.0682	1.194011	(81, 28.4)	0.3037
2	85.41654	81	0.3471	0.882599	(81, 28.4)	0.6759
3	120.4280	81	0.0030	1.714966	(81, 28.4)	0.0536

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	100.7009	81	0.0682	1.194011	(81, 28.4)	0.3037
2	NA	162	NA	NA	(162, NA)	NA
3	NA	243	NA	NA	(243, NA)	NA

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

المصدر: من اعداد الباحثان بناءً على مخرجات 12 Eviews

الفرضية الصفرية والتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

2.5.5. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

من أجل اختبار فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي لكل المعادلات، نقوم بحساب

اللجوء إلى الافتراض كما كان خلال مرحلة الاقتصاد الموجه، أو استغلال فائض الجباية البترولية في مطلع الألفية الثالثة، أو تخفيض سعر الصرف وهو ما أدى إلى ارتفاع التضخم.

- العلاقة بين تكوين رأس المال الثابت ورصيد الميزانية لسنة واحدة عكسية، وتظهر من خلال المعامل السالب لرصيد الميزانية وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك أن عجز الموازنة في الجزائر ناتج عن السياسة الاتفاقية التوسعية التي أدت إلى ارتفاع الاستثمار الحكومي وبالتالي ارتفاع تكوين رأس المال الثابت. - العلاقة بين الميزان الخارجي للسلع والخدمات ورصيد الميزانية كانت طردية لسنة واحدة، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أن عجز الميزانية الحكومية يؤثر سلباً على

يتضح من الجدول أعلاه أنه عند مختلف التأخيرات من التأخير (P=1) إلى التأخير (P=3)، وبالاعتماد على الاحتمال المرافق لنتيجة الاختبار نجد أن الاحتمال المقابل لكل إحصائية أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، ومنه يمكننا قبول

إحصائية (Jarque Bera) التي تتبع توزيع (X^2) ،
ويمكن توضيح قيمها لكل سلسلة بواقي في
الجدول رقم (08)

الجدول رقم (10): اختبار "جاك - بير" لتوزيع الطبيعي البواقي لكل معادلة

الاحتمالات الحرجة	Jarque Bera	المعادلة
0.5939	1.042178	المعادلة 2
0.4033	1.81621	المعادلة 2
0.6630	0.821815	المعادلة 3
0.4757	1.485956	المعادلة 4
0.5487	1.200372	المعادلة 5
0.6670	0.809934	المعادلة 6
0.4879	1.435472	المعادلة 7
0.8282	0.377037	المعادلة 8
0.8870	0.239824	المعادلة 9

المصدر: من اعداد الباحثان بناءً على مخرجات Eviews12

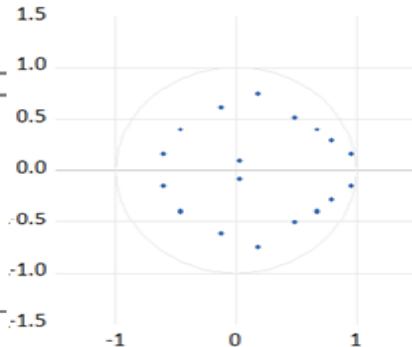
يتضح من الجدول أعلاه أن إحصائية (J.B) 3.5.5 اختبار استقرار النموذج المحسوبة أصغر من الجدولة لسلسلة البواقي لكل المعادلات، كما أن الاحتمال المقابل لكل إحصائية أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي البواقي لكل المعادلات وهو ما يدل على أن النموذج مقبول.

الشكل (01): استقرار نموذج VAR(2)

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: BS CP DCP GDP I
#R# I# R# C
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 2
Date: 08/26/22 Time: 03:17

Root	Modulus
0.964203 - 0.154375i	0.976483
0.964203 + 0.154375i	0.976483
0.799490 - 0.285112i	0.848807
0.799490 + 0.285112i	0.848807
0.675054 - 0.396745i	0.783010
0.675054 + 0.396745i	0.783010
0.184970 - 0.749571i	0.772056
0.184970 + 0.749571i	0.772056
-0.490771 - 0.513123i	0.710036
-0.490771 + 0.513123i	0.710036
-0.123829 - 0.616722i	0.629031
-0.123829 + 0.616722i	0.629031
-0.605201 + 0.153454i	0.624353
-0.605201 - 0.153454i	0.624353
-0.459464 - 0.396898i	0.607153
-0.459464 + 0.396898i	0.607153
0.027858 - 0.088203i	0.092497
0.027858 + 0.088203i	0.092497

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.



المصدر: من اعداد الباحثان بناءً على مخرجات Eviews12

يتضح من الشكل أعلاه أن كل الجذور الذاتي تقع داخل دائرة الوحدة، وبالتالي العكسية لكثير الحدود المرافق لجزء الانحدار فالنموذج يحقق شرط الاستقرار، إذ أن معظم

1.6.5. تحليل دوال الاستجابة

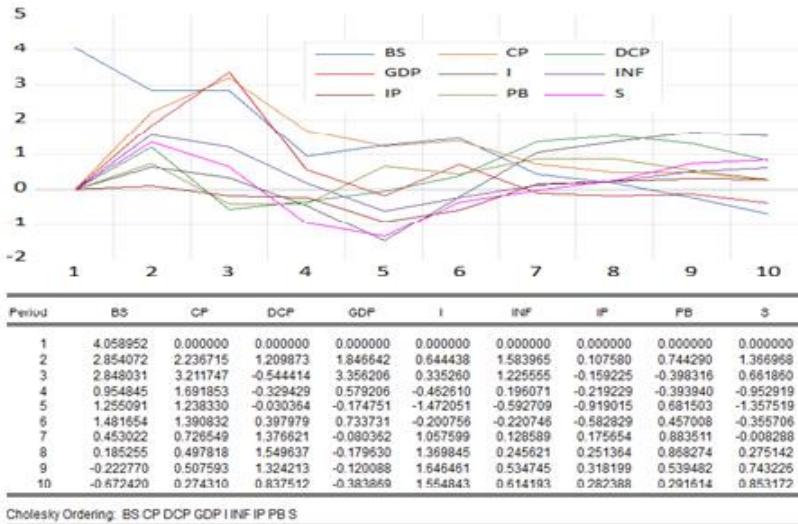
تسمح دوال الاستجابة بقياس أثر صدمة عشوائية في متغيرة من متغيرات الدراسة في زمن معين على قيم باقي المتغيرات، ومن خلال تطبيقنا لهذه الصدمة على رصيد الميزانية (BS) كانت أثرها موضح في الشكل رقم (02).

المعاملات أصغر من الواحد وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو مشكلة عدم تجانس المتباين.

6.5. دراسة وتحليل السلوك الحركي للنموذج

تحليل العلاقة الديناميكية بين متغيرات الدراسة يكون عن طريق تحليل دوال الاستجابة، وتحليل المتباين.

الشكل رقم (02): تحليل دوال الاستجابة



المصدر: من اعداد الباحثان بناءً على مخرجات Eviews12

السادسة، ثم يعود الى الانخفاض وبشكل تدريجي الى أن يسجل أدنى قيم له في الفترة العاشرة. بينما أحدثت الصدمة على سعر الفائدة أثراً إيجابياً في الفترة الثانية والثالثة، ليسجل بعد ذلك أثراً سلبياً من الفترة الرابعة حتى الفترة السادسة، ثم يُسجل بعد ذلك تحسناً الى أن يسجل أقصى قيمة له في الفترة العاشرة. أما بالنسبة لأثر الصدمة على الانفاق الاستهلاكي الخاص كان إيجابياً في الفترة الثانية لتشهد تحسناً في الفترة الثالثة، ثم انخفاضاً وبشكل تدريجي الى أن يصل الى أدنى قيمة له في

عند تطبيق صدمة موجبة بمقدار انحراف معيار واحد في رصيد الميزانية، فان ذلك أحدث أثر سلبى على رصيد الميزانية ابتداءً من الفترة الثانية، ويستمر بالزيادة التدريجية الى أن يُسجل أدنى قيمة له في الفترة العاشرة، بينما لم يكن للصدمة أي تأثير على كل المتغيرات في الفترة الأولى في حين كان لها تأثير على باقي الفترات. أثرت الصدمة الموجبة في رصيد الميزانية الحكومية بالإيجاب على النمو الاقتصادي في الفترة الثانية والثالثة، ثم تنخفض وبشكل تدريجي حتى الفترة الخامسة، ويرتفع في الفترة

أظهرت نتائج تحليل التباين أن كامل تقلبات تكوين رأس المال الثابت يرجع الى المتغيرة نفسه في الفترة الأولى بنسبة 100%، ثم بدأت في الانخفاض وبشكل تدريجي لتبلغ 47.7% في الفترة العاشرة، بينما كان تفسير معدل النمو لتكوين رأس المال الثابت ضعيف في الفترات الأولى لترتفع وبشكل تدريجي لتبلغ 34.7% في الفترة العاشرة، في حين أن صدمة رصيد الميزانية فسرت 3.8% تقلبات تكوين رأس المال في الفترة العاشرة.

وأظهر تحليل تباين معدل النمو الاقتصادي أن تقلباته في الفترة الأولى يرجع الى المتغير نفسه بنسبة 61.7%، كما يرجع الى تكوين رأس المال الثابت بنسبة 36.50%، لتعرف بعد ذلك انخفاضاً وتبلغ في الفترة السادسة 39.8%، 45% على التوالي، ثم تبدأ في الارتفاع وتبلغ 51.9%، 31% في الفترة العاشرة، في حين فسر رصيد الميزانية 2.15% من تقلبات معدل النمو الاقتصادي في الفترة العاشرة.

أظهر تحليل تباين سعر الفائدة، أن ما نسبته 84.9% من تقلباتها يرجع الى المتغيرة نفسها، كما يرجع الى النمو الاقتصادي والميزان التجاري بالنسب 13.1%، 2.2% على الترتيب وهذا في الفترة الأولى، ثم بدأت مساهمة سعر الفائدة في تفسير تقلباتها في الانخفاض وتصل لأدنى قيمة لها في الفترة العاشرة بنسبة 10.9%، بينما عرفت نسب تفسير معدل النمو وتكوين رأس المال الثابت لسعر الفائدة ارتفاعاً ووصل لأقصى قيمة لها في الفترة العاشرة، إلا أن تفسير التقلبات الأخرى في الفترة العاشرة يرجع الى باقي المتغيرات، ساهمت فيها رصيد الميزانية ب 5% منها.

الفترة العاشرة، في حين كان تأثيرها على الائتمان المقدم للقطاع الخاص بالإيجاب في الفترة الثانية ليعرف انخفاضاً في الفترة الثالثة، ثم سجل ارتفاعاً وبشكل تدريجي الى أن يصل الى أقصى قيمة له في الفترة الثامنة، ثم ينخفض هذا الأثر في الفترة التاسعة والعاشرة.

أما بالنسبة لأثر الصدمة رصيد الميزانية على معدل التضخم كان بالإيجاب في الفترة الثانية والثالثة، ثم ينخفض الأثر بداية من هذه الفترة حتى الفترة السادسة، ليشهد بعد ذلك معدل التضخم ارتفاعات متتالية وصل لأقصى قيمة له في الفترة العاشرة. بينما أثرت الصدمة على اجمال الادخار المحلي بالإيجاب في الفترة الثانية وينخفض هذا الأثر وبشكل تدريجي الى أن يسجل أدنى قيمة له الفترة الخامسة، ثم يشهد بعد ذلك تحسناً وبشكل تدريجي حتى الفترة العاشرة.

في حين أثرت الصدمة على اجمالي الادخار المحلي بالإيجاب في الفترة الثانية، ثم ينخفض وبشكل تدريجي الى أن يسجل أدنى قيمة له في الفترة الخامسة، ليرتفع ويصل لأقصى قيمة له في الفترة العاشرة، بينما أثرت الصدمة الموجبة على رصيد الميزان الخارجي بالإيجاب في الفترة الثانية لينخفض في الفترة الثالثة والرابعة، ويسجل بعد ذلك تحسناً خلال باقي الفترات بلغت أقصى تأثير لها في الفترة السابعة.

2.6.5. تحليل التباين

يهدف تحليل التباين الى توضيح الأهمية النسبية التي تحتلها كل متغيرة من متغيرات الدراسة في تفسير بعضها البعض، ويمكن توضيح نتائج تحليل التباين في الملحق رقم (02).

أشعة الانحدار الذاتي (VAR)، وقد خلصت الى مجموعة من النتائج والاقتراحات كما يلي:

1.6. نتائج اختبار فرضيات الدراسة

يمكن اختبار نتائج فرضيات الدراسة كما يأتي:

- الفرضية الأولى صحيحة

تختلف آثار العجز الموازي حسب طرق تمويله، حيث يؤدي تمويله عن طريق الإصدار النقدي الى حدوث تضخم، بينما يؤدي تمويله عن طريق الدين الداخلي الى ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض حجم الائتمان، الأمر الذي ينعكس على الاستثمار الخاص المنتج ويعوق النمو الاقتصادي، في حين يقود الاعتماد المفرط على الاقتراض الخارجي الى ارتفاع المديونية العامة وارتفاع سعر الصرف وزيادة عجز الميزان الخارجي للسلع والخدمات.

- الفرضية الثانية صحيحة

يُشير تحليل آثار سياسة العجز الموازي في الجزائر ارتباطهما بدرجة كبيرة بتقلبات أسعار البترول، حيث اتضح أن مرحلة تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2005-2009) شهدت تحسن في معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق فائض في الميزان الخارجي للسلع والخدمات، وارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض معدل البطالة. ويرجع ذلك الى البجوحة المالية التي عرفتها الجزائر نتيجة تحسن أسعار البترول،

- الفرضية الثالثة خاطئة

بعد تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، تبين وجود أثر إيجابي لرصيد الميزانية على الانفاق الاستهلاكي، الائتمان المقدم للقطاع الخاص، معدل النمو الاقتصادي، سعر الفائدة، الميزان الخارجي واجمالي الادخار المحلي، في حين

في حين تظهر نتائج تحليل التباين لإجمالي الادخار يرجع الى المتغير نفسه بنسبة 6.6% في الفترة الأولى، وبعد ذلك تتناقص تدريجياً وتبلغ 11.1% في الفترة العاشرة، إلا أن تفسير التقلبات الأخرى يرجع الى باقي المتغيرات، حيث ساهمت مجتمعة في تفسير 88.9% من تقلبات الادخار في الفترة العاشرة، في حين أن رصيد الميزانية فسرت 15.2% من هذه تقلبات الادخار.

بينما أظهر تحليل تباين معدل التضخم يرجع الى المتغير نفسه بنسبة 64.6% والى سعر الفائدة بنسبة 28.9% وهذا في الفترة الأولى، ثم بدأت هذه النسب بالتقلب الى أن تصل لأدنى القيم في الفترة العاشرة بالنسب: 23.6%، 16.4% على الترتيب، إلا أن تفسير التقلبات الأخرى يرجع الى باقي المتغيرات، حيث ساهمت مجتمعة في تفسير 60% من تقلبات معدل التضخم في الفترة العاشرة، في حين ساهم رصيد الميزانية ب 1.8% في تفسير تقلبات معدل التضخم.

كما تظهر نتائج تحليل التباين أن تقلبات الميزان الخارجي للسلع والخدمات يرجع الى المتغير نفسه ب 29.14% في الفترة الأولى، ثم بدأت في التناقص تدريجياً حتى الفترة العاشرة تبلغ نسبتها 6.4%، إلا أن تفسير التقلبات الأخرى يرجع الى باقي المتغيرات، حيث ساهمت مجتمعة في تفسير 93.6% من تقلبات الميزان الخارجي في الفترة العاشرة، في حين أن رصيد الميزانية فسرت 15.2% من تقلبات الميزان الخارجي للسلع والخدمات.

6. الخاتمة:

اهتمت هذه الدراسة التحليلية القياسية بالآثار الاقتصادية لسياسة العجز الموازي في الجزائر للفترة (1980-2020) باستخدام نموذج

تبين وجود أثر سلبي لرصيد الميزانية على تكوين رأس المال الثابت ومعدل التضخم.

2.6. نتائج الدراسة

من خلال تطرقنا الى الدراسة التحليلية والقياسية للأثار الاقتصادية لسياسة العجز الموازي في الجزائر، نستخلص ما يلي:

- دفع تبني سياسة "من أجل حياة أفضل" وتبني نموذج الصناعات المصنعة التي خصصت له موارد مالية ضخمة، الى تحول رصيد الميزانية من فائض للفترة (1980-1985) الى عجز للفترة (1986-1989)، بينما عرف رصيد الميزانية في فترة الاصلاحات المدعمة من طرف المؤسسات الدولية فائضاً في حالة ارتفاع أسعار البترول وعجزاً في حالة انخفاضها، بينما حققت فائضاً قبل سنة 2007 وعجزات متتالية بعدها، يرجع الفائض الى ارتفاع أسعار البترول، في حين يرجع العجز الى زيادة النفقات الحكومية والاستمرار في تنفيذ البرامج التنموية وانخفاض الجباية البترولية.

- وفق سببية قرنجر توجد سببية وفي اتجاه واحد من رصيد الميزانية نحو الميزان الخارجي، ومن معدل النمو الاقتصادي واجمالي الادخار المحلي والانفاق الاستهلاكي الخاص نحو رصيد الميزانية، في حين أنه لا توجد سببية بين رصيد الميزانية الحكومية والمتغيرات: معدل التضخم، سعر الفائدة وتكوين رأس المال الثابت واجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص.

- أوضحت نتائج تحليل دوال الاستجابة وجود أثر ايجابي لصدمة في رصيد الميزانية على الانفاق الاستهلاكي الخاص ومعدل النمو في الأجل القصير، في حين لها آثار سلبية في الأجل المتوسط والطويل، بينما ليس لها أي تأثير على

تكوين رأس المال الثابت في الأجل القصير ولها تأثير سلبي في الأجل المتوسط وأثر ايجابي في الأجل الطويل، أما عن تأثير صدمة في رصيد الميزانية الحكومية على الائتمان المقدم للقطاع الخاص ومعدل التضخم واجمالي الادخار المحلي وسعر الفائدة والميزان الخارجي للسلع والخدمات لها أثرا إيجابي في الأجل القصير والطويل وسلبي في الأجل الطويل.

- صبت نتائج تحليل التباين في نفس اتجاه تحليل دوال الاستجابة، وظهر هذا في مساهمة رصيد الميزانية في تفسير تقلبات المتغيرات الاقتصادية خاصةً على المدى المتوسط والطويل بالنسبة للنمو الاقتصادي، تكوين رأس المال الثابت، سعر الفائدة والميزان الخارجي للسلع والخدمات.

3.6. اقتراحات

من خلال هذه النتائج يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات نوجز أهمها:

- تمويل الموازنة الحكومية عن طريق الاقتراض الداخلي، لكن لا بد تحديد سقفه حتى لا يتفاقم الدين العام.

- اعتماد سياسة تخفيض العجز الموازي كوسيلة لتخفيض عجز الميزان الخارجي، ويكون ذلك من خلال ترشيد الانفاق الحكومي وتوجهه نحو الأنشطة الإنتاجية، مع البحث على مصادر تمويل الميزانية خارج قطاع المحروقات.

- تطوير القطاع المالي الذي يعد أحد القطاعات الهامة المحركة لنمو القطاع الخاص وتحفيز النمو كما يعد وسيلة لتمويل الموازنة الحكومية.

- التنسيق بين سياسة العجز الموازي والسياسة النقدية من شأنه يُثبِت التضخم ويشجع القطاع الخاص مما يُحفز النمو الاقتصادي.

4.6. آفاق الدراسة

- Saleh, A. S. (2003). The Budget Deficit and Economic Performance: Australia, department of Economics, University of Wollongong.

- اسراء عادل الحسيني. (2017). العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

- البنك الدولي. (2022). الدول والاقتصاد. تاريخ الاسترداد 05 19 2022، من البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org/country/algaria?view=chart>

- صندوق النقد العربي. (2003). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002. أبو ظبي.

- صندوق النقد العربي. (2010). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009. أبو ظبي.

- صندوق النقد العربي. (2017). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016. أبو ظبي.

- صندوق النقد العربي. (2022). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021. أبو ظبي.

- عبد المجيد قدي. (2017). المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.

- لحسن دردوري. (2013-2014). سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر - تونس، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة بسكرة، الجزائر.

- محمد العقاب، نوري حاشي، و طارق بن خليف. (2020). الآثار الاقتصادية للسياسة المالية دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري. مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، 13(4).

يهدف تعميق وتوسيع الدراسة، يمكن أن نذكر

بعض الدراسات المقترحة في المستقبل، وهي:

- عجز الموازنة الحكومية والنمو الاقتصادي المستديم في الجزائر.

- مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي.

- استدامة السياسة المالية في الجزائر.

- عجز الموازنة الحكومية كمحدد لأهداف

السياسة الاقتصادية في الدول العربية.

6. قائمة المراجع

- Chibi, A., & Benbouziane, M. (2010). the Macroeconomic Effects of Fiscal Policy Shocks in Algeria: an Empirical Study. Economic Research Forum, N°536.

- Elie , G., & Olivier, b. (2005). Politique budgétaire et dynamique économique en France: l'approche VAR structurel. Économie et Prévision, n°169-171.

- Kurantin, N. (2017). The Effects of Budget Deficit on Economic Growth and Development: The Experience of Ghana (1994 – 2014). *European Scientific Journal*, 13(4).

- MUSA, M., & MAYANJA , L. (2014). Macroeconomic Effects of Budget Deficits in Uganda: A VAR-VECM Approach. Uganda: ECONOMIC POLICY RESEARCH CENTRE - EPRC.

- Office National des Statistiques. (2011). Rétrospective Statistique 1962–2011. Consulté le 05 19, 2022, sur Office National des Statistiques: https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES.pdf

7. الملاحق:

الملحق رقم (01): تقدير نموذج VAR(2)

	BS	CP	DCP	GDP	I	INF	IP	PB	S
BS(-1)	-0.10	-0.25	-0.47	0.16	-0.04	0.32	-0.29	0.58	0.26
	-0.44	-1.30	-2.15	1.39	-0.78	0.61	-2.11	1.69	1.12
BS(-2)	0.28	0.04	0.23	0.10	-0.06	-0.65	0.14	-0.20	0.05
	1.38	0.22	1.20	0.96	-1.41	-1.37	1.11	-0.67	0.25
CP(-1)	3.93	1.40	3.50	-0.75	0.12	-1.45	0.64	-0.47	-0.24
	3.20	1.38	3.01	-1.19	0.42	-0.51	0.88	-0.26	-0.19
CP(-2)	-1.78	-0.29	-2.62	-0.49	0.15	3.77	-0.67	0.89	-0.33
	-1.51	-0.30	-2.34	-0.81	0.57	1.39	-0.96	0.51	-0.28
DCP(-1)	0.30	0.15	1.12	0.08	0.03	-0.29	0.27	-0.37	-0.16
	1.55	0.93	6.23	0.81	0.68	-0.67	2.38	-1.33	-0.85
DCP(-2)	-0.59	0.10	-0.49	-0.11	-0.04	0.03	-0.14	0.00	-0.18
	-3.13	0.62	-2.75	-1.18	-0.96	0.07	-1.24	0.01	-0.97
GDP(-1)	1.24	-0.59	0.99	0.26	0.06	0.61	-0.46	1.18	0.73
	2.95	-1.69	2.49	1.21	0.61	0.63	-1.82	1.90	1.74
GDP(-2)	1.83	-0.30	0.37	0.02	-0.10	0.30	-0.16	0.54	0.68
	3.68	-0.73	0.78	0.08	-0.88	0.26	-0.55	0.74	1.37
I(-1)	-2.44	0.09	-3.03	0.05	0.23	2.39	-0.58	0.50	-0.71
	-1.74	0.08	-2.28	0.08	0.73	0.74	-0.70	0.24	-0.51
I(-2)	-0.11	1.51	0.31	0.06	0.27	-5.10	1.28	-2.64	-1.63
	-0.11	1.70	0.31	0.12	1.14	-2.07	2.01	-1.67	-1.52
INF(-1)	0.41	-0.16	0.07	0.12	0.09	0.33	-0.04	0.21	0.30
	2.01	-0.98	0.35	1.13	2.11	0.72	-0.29	0.69	1.50
INF(-2)	0.22	-0.01	0.33	-0.04	0.04	-0.06	0.04	0.00	0.06
	1.56	-0.11	2.49	-0.54	1.26	-0.20	0.42	0.02	0.43
IP(-1)	0.31	-1.21	2.46	0.25	0.22	1.55	0.12	0.98	1.42
	0.30	-1.41	2.50	0.48	0.97	0.65	0.20	0.64	1.37
IP(-2)	-0.29	0.85	-0.31	0.03	-0.40	-2.42	-0.44	0.14	-0.90
	-0.37	1.30	-0.41	0.06	-2.25	-1.31	-0.93	0.12	-1.13
PB(-1)	0.20	-0.68	2.56	-0.01	0.07	0.91	-0.55	1.16	0.64
	0.32	-1.29	4.21	-0.03	0.48	0.62	-1.45	1.23	1.00
PB(-2)	-0.20	0.30	-0.73	0.39	-0.17	-1.15	-0.39	0.45	-0.11
	-0.27	0.50	-1.06	1.06	-1.07	-0.69	-0.90	0.42	-0.15
S(-1)	2.07	1.49	-0.17	-0.78	-0.02	-2.84	1.32	-1.59	-0.63
	1.91	1.66	-0.17	-1.41	-0.09	-1.14	2.04	-0.99	-0.57
S(-2)	-1.28	-0.49	-1.04	-0.58	0.24	3.90	-0.26	0.48	-0.20
	-1.03	-0.48	-0.89	-0.91	0.88	1.36	-0.35	0.26	-0.16
C	-116.13	-45.14	-44.93	98.38	-13.14	-88.92	-3.43	8.34	97.07
	-1.47	-0.69	-0.60	2.43	-0.75	-0.49	-0.07	0.07	1.22
R-squared	0.89	0.93	0.99	0.68	0.96	0.69	0.92	0.83	0.92
Adj. R-squared	0.79	0.87	0.97	0.39	0.93	0.42	0.86	0.69	0.84
F-statistic	8.94	14.55	76.22	2.36	29.84	2.51	13.53	5.61	12.05

المصدر: من اعداد الباحثان بناءً على مخرجات Eviews12

الملحق رقم (02): تحليل التباين

Variance Decomposition of BS:										
Period	S.E.	BS	CP	DCP	GDP	I	INF	IP	PB	S
1	4.058952	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	6.313159	61.77447	12.55243	3.672705	8.556019	1.042004	6.295027	0.029038	1.389925	4.688386
3	4.489967	45.41109	21.25181	2.441996	20.35835	0.732108	5.564590	0.051230	0.988663	3.200160
4	8.812570	43.32118	23.41006	2.406219	19.32709	0.955054	5.214141	0.109433	1.117431	4.139400
5	9.299016	40.72903	22.79825	2.162124	17.39323	3.363694	5.089155	1.075006	1.540688	5.848819
6	9.594908	40.64030	23.51501	2.202870	16.92179	3.203209	4.833041	1.378704	1.673992	5.631080
7	9.830741	38.92618	22.94653	4.059350	16.12632	4.208730	4.621049	1.345275	2.402343	5.364220
8	10.10885	36.84740	21.94383	6.189004	15.28279	5.816621	4.429320	1.334103	3.009729	5.147207
9	10.40219	34.84439	20.96177	7.465432	14.44633	7.998454	4.447299	1.353493	3.111346	5.371495
10	10.64280	33.68587	20.09112	7.750950	13.93061	9.775217	4.581526	1.363387	3.047331	5.773997

Variance Decomposition of CP:										
Period	S.E.	BS	CP	DCP	GDP	I	INF	IP	PB	S
1	3.348689	3.891444	96.30856	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	4.201836	7.721828	82.85979	0.275722	1.129604	0.238958	5.30E-05	1.259880	1.075568	5.438597
3	4.745608	10.75638	69.32790	0.932899	9.902030	0.699240	0.332754	0.998972	2.230815	4.819010
4	5.091356	10.15598	61.47117	6.468890	10.56592	0.549852	0.325087	1.017541	2.800468	6.450595
5	5.869596	9.500002	50.05782	15.68885	8.614599	6.148528	0.360818	1.464617	3.430626	4.734138
6	6.483458	9.548676	44.46582	19.50386	7.526973	7.367013	0.543554	1.654912	3.380572	6.008624
7	6.935017	10.54511	40.31320	20.63284	8.315608	7.667507	0.612474	1.736374	3.364979	6.811904
8	7.201529	10.98091	38.01360	21.16692	9.320193	7.402831	0.585213	1.806626	3.524719	7.198992
9	7.404854	11.12501	36.81106	21.77682	9.440793	7.153527	0.556698	1.977787	3.547823	7.610479
10	7.596806	11.15284	36.05780	22.44566	9.316758	6.820586	0.529117	2.236451	3.555076	7.885705

Variance Decomposition of DCP:										
Period	S.E.	BS	CP	DCP	GDP	I	INF	IP	PB	S
1	3.838626	1.770628	7.523373	90.70600	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	8.041747	4.676454	26.14927	44.11760	1.451118	9.834405	0.016234	0.270680	13.46416	0.020075
3	10.16914	11.58356	32.47098	32.24057	0.907989	10.42813	0.029091	0.887947	10.64825	0.803486
4	12.02684	11.69697	29.33786	30.64035	3.025610	9.065035	0.236867	0.825661	14.59693	0.574720
5	13.97337	13.40947	27.87268	32.18008	2.245294	7.029220	0.397750	1.135281	15.08974	0.640484
6	16.14108	12.02238	27.43872	35.16377	2.010005	5.459414	0.298543	1.352053	13.95493	1.294196
7	17.73257	10.87834	26.21957	37.77814	1.890758	4.869588	0.272173	3.337315	13.07509	1.679025
8	18.69066	10.35795	25.09931	39.55221	1.890781	4.643019	0.269689	3.975841	12.53309	1.678118
9	19.23122	10.10297	24.25033	40.58507	2.103474	4.528195	0.272369	4.432783	12.12013	1.604683
10	19.50627	9.894857	23.72265	41.06879	2.406851	4.466261	0.268974	4.777594	11.83368	1.560347

Variance Decomposition of GDP:										
Period	S.E.	BS	CP	DCP	GDP	I	INF	IP	PB	S
1	2.070817	29.11250	0.458445	0.603843	69.82521	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	2.354868	23.30405	0.662859	8.263551	58.33888	2.221498	0.344200	1.352523	0.726081	4.786359
3	2.672442	20.34848	1.287640	8.052312	46.62744	6.812837	0.346637	2.766250	3.213685	10.54472
4	2.882021	25.41199	1.115646	7.729476	41.91802	6.581545	0.299445	4.519998	2.804379	9.619502
5	2.922761	25.40486	2.044186	7.532746	40.75764	6.986726	0.361045	4.401485	3.017945	9.493372
6	2.946726	25.19698	2.513658	7.422312	40.09755	7.435663	0.356602	4.341040	3.278843	9.357349
7	2.973474	24.81551	2.472864	7.298704	39.65049	8.192047	0.464010	4.280070	3.220511	9.605792
8	3.004573	24.33914	2.540044	7.336308	38.83970	9.000498	0.759210	4.194595	3.201118	9.789388
9	3.029940	23.94425	2.802349	7.973968	38.19471	9.125227	0.881268	4.169045	3.273114	9.636075
10	3.053950	23.58432	2.862308	8.804596	37.60493	9.034088	0.927493	4.238427	3.451038	9.492803

Variance Decomposition of I:										
Period	S.E.	BS	CP	DCP	GDP	I	INF	IP	PB	S
1	0.899531	1.641242	0.025367	13.47542	2.168408	82.68957	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	1.253031	2.014093	2.249277	19.16615	1.916771	69.59483	0.389355	1.605269	0.350841	0.013407
3	1.598260	9.552184	1.776673	13.91208	1.237137	65.50571	5.441218	1.072662	0.752270	0.750070
4	1.779492	15.67802	2.603156	12.25551	3.565865	57.21461	5.530577	1.309008	0.794425	1.048831
5	2.023589	20.14889	3.805660	12.95166	6.529261	46.55089	4.725047	1.856980	1.591141	1.840479
6	2.205941	22.81757	4.012117	13.87470	10.00299	39.62432	4.014413	1.969133	1.462947	2.221809
7	2.315520	24.03382	3.653441	14.34075	11.17367	36.15522	3.668977	2.095300	1.590317	3.288507
8	2.393353	24.75788	3.727636	13.87406	12.60702	33.86919	3.445325	2.073205	1.495998	4.149690
9	2.444676	24.46685	4.578913	13.33561	13.50909	32.48498	3.303182	2.094897	1.444914	4.781566
10	2.497141	23.62469	6.375596	12.96257	13.98114	31.19034	3.166439	2.036925	1.569898	5.092406

المصدر: من اعداد الباحثان بناءً على مخرجات Eviews12